



حصاد على غير العادة

السودان يأمل في خفض فاتورة استيراد القمح

ترجيح أن يغطي المحصول نصف الطلب المحلي

العامه منذ بداية ابريل الماضي أكثر من 300 عنصر متخصص في أنشطة الأمن الاقتصادي والزراعي لتأمين عمليات حصاد القمح.

وتؤكد السلطات أن ذلك يهدف إلى الحد من عمليات التهريب والمضاربة في عملية الشراء، فضلا عن متابعة عمليات النقل والتخزين، وتوفير الوقود وعمليات على حل المشكلات التي طرأت وخاصة شح الوقود، وقلة الحاصلات ومواعين التخزين.

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة تصاعد الجدل بسبب تقلص المساحات المزروعة بسرعة كبيرة رغم وفرة الموارد، التي يقول المحللون إنها يمكن أن تجعل البلد سلة غذائية عالمية.

واستثنى معظم المزارعين في أنحاء البلاد من ندرة الوقود الضروري للكثير من عمليات إنتاج المحاصيل إلى درجة تهدد الموسم الحالي وتندثر بضعة إنتاج الكثير من المحاصيل الزراعية.

ويعد نقص الوقود، أحد أبرز العراقيل التي تحد من تطور القطاع الزراعي، باعتباره المادة الرئيسية التي تستخدم في تشغيل المعدات ومراكز التصنيع الزراعي.

ومرت البلاد بأزمة وقود خانقة لأسباب كثيرة أبرزها عدم وفرة النقد الأجنبي اللازم لاستيراده من الخارج، وقد كان لسياسات نظام عمر البشير دور واضح في عدم الاستفادة من القطاع الزراعي.

وكانت الحكومة الحالية قد أعلنت في أبريل الماضي اكتمال عملية حصاد القمح في المساحة المزروعة خلال الموسم الشتوي، في وقت بدأت فيه الاستعدادات للموسم الصيفي لزراعة حوالي 2.3 مليون فدان.

وأكد عضو المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة فايز السليكي حينها أنه تم حصاد حوالي 4.5 مليون طن ذرة و700 ألف طن قمح.

وأشار إلى أن الزراعة حققت نسبة 38 في المئة من الصادرات بما يعادل 1.5 مليار دولار.

وضعت الحكومة السودانية كل آمالها في أن يقلص محصول القمح هذا العام فاتورة الاستيراد إلى أقصى حد بسبب الأزمة المالية الحادة، مع توقعات بإنتاج محصول وفير خلال الموسم الحالي بعد أن حقق الإنتاج في الموسم الشتوي مستويات مرتفعة.

الخرطوم - تتطلع السلطات السودانية إلى موسم حصاد غير مسبوق هذا العام بعد أن تمت زراعة مساحة شاسعة من القمح ستبدأ عمليات حصاده بشكل كامل خلال أسابيع.

ويبت التوقعات التفاؤل بأن السودان سيحقق الاكتفاء الذاتي من هذا الإنتاج الاستراتيجي المهم وتمزيق فاتورة استيراده في المواسم المقبلة بعد زراعة مساحة بلغت 750 ألف فدان في الموسم الشتوي و23 مليون فدان في الموسم الصيفي.

وتكرت وكالة الأنباء السودانية المسؤولين يتوقعون أن يفوق إنتاج القمح المليون طن بوسط البلاد لوحدها، بينما يتجاوز استهلاك البلاد من القمح مليوني طن سنويا.

وغالبا ما كان السودان ينتج ما لا يتجاوز 15 في المئة إلى 17 في المئة من الاستهلاك، لكن إنتاج هذا العام يتوقع أن يغطي 50 في المئة من الاستهلاك المحلي بينما تغطي الدولة الفارق عن طريق الاستيراد.

وتقول الإحصاءات الرسمية إنه يتوقع إنتاج 6 إلى 8 ملايين كيس من القمح بولاية الجزيرة لوحدها بوسط السودان حيث يقع مشروع الجزيرة.

وانتهت عمليات حصاد محصول القمح في مساحة بلغت 423 ألف فدان بنسبة تشمل الجزيرة والمناقل، وحقق الفدان إنتاجية بلغت في بعض الأقسام مستويات لأول مرة يتم تسجيلها في تاريخ المشروع.

وفي مناطق إنتاج القمح تشير المخططات إلى أنه في ولاية النيل الأبيض بلغت جملة المساحات المزروعة قمحا قرابة 82 مليون فدان.

وبلغت جملة المساحات المزروعة بالقمح بولاية سنار 1530 فدانا موزعة على الثلاثة مشاريع مربية بالولاية

شح السيولة النقدية يُغرق الإيرانيين في دوامة الفقر

اشتداد الأزمات يدفع بالاقتصاد إلى حافة الهاوية

أكثر من 2.5 مليون برميل في اليوم في أبريل نيسان 2018. ويقدر صندوق النقد الدولي أن إيران ستسحب ما يقارب 20 مليار دولار من احتياطياتها هذا العام لتصل إلى 85.2 مليار دولار، كما سيسحب 16 مليار دولار أخرى في العام المقبل.

ونسبت وسائل إعلام إلى مسعود خنصري رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة قوله إن "التقديرات تشير إلى أن العجز في ميزانية الدولة سيبلغ عشرة مليارات دولار بحلول مارس 2021".

وأشار خنصري إلى أن نمو عجز الموازنة ونمو المعروض النقدي سيؤديان إلى ارتفاع التضخم وانخفاض الريال وتضاؤل القوة الشرائية.

وأكد متعامل يدعى سوروش في طهران رفض ذكر اسمه بالكامل خلال حديثه مع رويترز إن الحكومة طلبت من الإيرانيين عدم التخلص من الريال بشراء العملات الأجنبية وإن أغلب المتعاملين في مكاتب الصرافة بوسط طهران يرفضون بيع الدولار.

وأضاف "عندما بدأ الدولار يزداد قيمة مقابل الريال أقبل الناس على مكاتب الصرافة لبيع الدولار لكن الهدوء يسود الآن".

غير أنه لا يكاد أحد يفلت من الصعوبات الاقتصادية، فمن نخبة الأعمال إلى العمال العاديين تشعر الأغلبية بتأثير هبوط الريال.

وتتزايد مشاكل الشركات والأعمال مع ارتفاع الضرائب وانخفاض الدعم الحكومي لأسعار السلع وتقييد الأسواق الخارجية بالعقوبات وصعوبة الحصول على العملة الصعبة اللازمة لإبرام التعاملات.

وقال صاحب مصنع للأثاث في مدينة راشت الشمالية إن "أزمة العملة والعقوبات التجارية أصابتنا بالشلل.. هناك أيضا نقص في المواد الخام".

وأصبحت أسعار السلع الأساسية مثل الخبز واللحوم والأرز تزداد بصفة يومية، كما أصبحت اللحوم سلعة نادرة عند الكثيرين وبلغ سعرها عشرة دولارات للكيلوجرام.

وتنشر وسائل الإعلام بصفة منتظمة أخبار الاستغناء عن العمالة وإضرابات العمال الذين لم يتقاضوا أجورهم منذ أشهر بما في ذلك عمال مصانع مملوكة للحكومة.

وقال رضا محمود زادة الموظف الحكومي إن "الحياة مكلفة جدا. مرتني لا يكفي لسد الرمق. وكل يوم يمر زراد فقرا".

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن أغلب الإيرانيين مقبلون على زيادات أخرى في الأسعار، إذ تشير التقديرات إلى أن معدل التضخم سيبلغ 34.2 في المئة هذا العام.

ويريد رجال الدين الذين يحكمون إيران الحيلولة دون تجدد الاضطرابات التي بدأت في نوفمبر الماضي، بسبب المصاعب الاقتصادية وانقلابت إلى احتجاجات سياسية طالب فيها المحتجون برحيل كبار المسؤولين.

محدد الهدف". وأضاف أن البنك لديه احتياطيات وفيرة من النقد الأجنبي دون أن يكشف عن حجمها. غير أن اقتصاديين قالوا إن العجز في ميزان المعاملات الجارية والموازنة بفعل الأزمة الاقتصادية قد يتطلب السحب من هذه الاحتياطيات الأمر الذي يضعف قدرة إيران على الحد من التضخم المتفشي.

وقال جارييس إراديان كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعهد التمويل الدولي "لديهم احتياطيات محدودة من النقد الأجنبي متاحة لضخها في السوق ولن يتمكنوا من احتواء انخفاض آخر في قيمة العملة في وجود العقوبات الأميركية والعزلة عن المجتمع الدولي".

وفقد الريال ما يقرب من 70 في المئة من قيمته في أعقاب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، الذي أبرمته إيران في 2015 مع ست قوى عالمية وإعادة فرض العقوبات الأميركية عليها.

وكانت الحكومة قد سعت لتعويض ذلك من خلال التعامل بعملة أسعار الصرف الأجنبي بهدف تخفيف العبء المالي عن المستوردين.

ولكن الريال واصل مسيرة الهبوط في السوق الحرة حتى بعد التدخل الأخير من جانب البنك المركزي.

والانخفاض الأخير في قيمة العملة مدفوع بالخاوف في الأساس إذ جاء بعد أن حثت الوكالة الدولية للطاقة الذرية طهران على الكف عن منعها من دخول موقعين نوويين سابقين تحوم حولهما الشبهات.

كما يرجع جانب من هذا الانخفاض إلى تدهور اقتصادي أوسع نطاقا بسبب فايروس كورونا، ولكن هذا قد يتشير أيضا إلى تحول أعمق.

وقال نيلز دي هوج الاقتصادي بمؤسسة تراديوس للتأمين على الائتمانات إن "العمال الجوهري بدرجة أكبر هو تحول ميزان المعاملات الجارية من فائض تقليدي إلى عجز صغير في 2020 بسبب انهيار إيرادات تصدير النفط".

وقالت مريم حسيني وكالة رويترز "على ابنتي أن تدفن حلمها في الدراسة وأصبحت قصة الفقر المتصاعد الذي حل بالعملة السابقة حكاية مالوفة بين الإيرانيين، الذين أقبلوا على شراء العملة الأميركية لدعم أولادهم مالي أو لحماية مدخراتهم.

وقالت مريم حسيني وكالة رويترز "على ابنتي أن تدفن حلمها في الدراسة بالخارج. فقد عادت من الخارج ولم يعد بإمكانها أن تحمل النفقات بعد الآن".

وسبب تعاضتها هو الانخفاض الشديد في قيمة الريال الإيراني، الذي بلغ أضعف مستوى له أمام الدولار. ولم يجعل هبوط العملة الحياة أكثر كلفة فحسب، بل إنه يضعف قدرة إيران على تنشيط الاقتصاد، الذي أرهقت عقوبات أميركية معوقة وفايروس كورونا المستجد.

وأوضح موقع بونباست دوت كوم أن الدولار كان معروضا للبيع بسعر 215 ألف ريال الاثنين الماضي، بالمقارنة مع سعر الصرف الرسمي البالغ 42 ألف ريال.

وقد أرغم هبوط العملة في الأسابيع الأخيرة البنك المركزي على التحرك فضخ الملايين من الدولارات في السوق لتحقيق استقرار الريال.

ووصف عبدالناصر همتي محافظ المركزي هذا التدخل بأنه قرار "حكيم

طهران - تواجه إيران خطر اتساع رقعة خارطة الفقر، التي تزحف على محافظات البلاد في ظل اختناق اقتصادها بسبب الحظر الأميركي وما انجر عنه من فقدان السيولة النقدية اللازمة من الصادرات.

ويبدو أن معظم الإيرانيين استسلموا للأمر الواقع بعد أن عجزت حكومة الرئيس حسن روحاني في إخماد نار الأزمات المتتالية، والتي دفعته إلى تقديم حوافز خاصة للمصدرين المحليين الملتزمين بإعادة العملة الصعبة.

وكانت كل أمال المعلمة الإيرانية المتقاعد مريم حسيني (58 عاما) أن تتمكن إبتها من إتمام دراستها الجامعية في الخارج فسحبت كل مدخراتها من البنك واشترت بها دولارات أميركية.

215

ألف ريال سعر الدولار في السوق السوداء بينما يبلغ سعره في السوق الرسمية 45 ألف ريال

ولكن ذلك لم يكن كافيا. فقد عادت الابنة إلى الوطن ولا يزال أمامها ثلاث سنوات لاستكمال الدراسة وأصبح مستقبلها في مهج الرياح.

وأصبحت قصة الفقر المتصاعد الذي حل بالعملة السابقة حكاية مالوفة بين الإيرانيين، الذين أقبلوا على شراء العملة الأميركية لدعم أولادهم مالي أو لحماية مدخراتهم.

وقالت مريم حسيني وكالة رويترز "على ابنتي أن تدفن حلمها في الدراسة بالخارج. فقد عادت من الخارج ولم يعد بإمكانها أن تحمل النفقات بعد الآن".

وسبب تعاضتها هو الانخفاض الشديد في قيمة الريال الإيراني، الذي بلغ أضعف مستوى له أمام الدولار. ولم يجعل هبوط العملة الحياة أكثر كلفة فحسب، بل إنه يضعف قدرة إيران على تنشيط الاقتصاد، الذي أرهقت عقوبات أميركية معوقة وفايروس كورونا المستجد.

وأوضح موقع بونباست دوت كوم أن الدولار كان معروضا للبيع بسعر 215 ألف ريال الاثنين الماضي، بالمقارنة مع سعر الصرف الرسمي البالغ 42 ألف ريال.

وقد أرغم هبوط العملة في الأسابيع الأخيرة البنك المركزي على التحرك فضخ الملايين من الدولارات في السوق لتحقيق استقرار الريال.

ووصف عبدالناصر همتي محافظ المركزي هذا التدخل بأنه قرار "حكيم

خطة بريطانية لتحفيز المشاريع الصديقة للبيئة

أهدافه القاضية بتحقيق حياة الكربون عام 2050".

وتعزز الحكومة تجديد "مئات الآلاف من المساكن" بفضل مساعدات بقيمة خمسة آلاف جنيه إسترليني للوحدة السكنية و10 آلاف جنيه إسترليني للمعاملات متدنية الدخل، وذلك "من أجل تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المساكن".

وتتوقع حكومة جونسون استحداث حوالي خمسة آلاف وظيفة خضراء كحد أقصى ضمن ميزانية بقيمة 40 مليون جنيه إسترليني.

بالاقتصاد في فترة ما بعد كورونا لاستحداث وظائف صديقة للبيئة وإعادة تحريك الوظائف وحماية البيئة.

وأوضحت وزارة المالية في بيان أن الخطة ستخصص ملياري جنيه إسترليني لترميم العقارات الخاصة وتأمين نظام عزل حراري أفضل لها وأكثر من مليار جنيه إسترليني لمباني القطاع العام ولاسيما المدارس والمستشفيات والمساكن الاجتماعية.

وتتضمن الخطة "استحداث آلاف الوظائف في قطاعات كالبناء" لجعل البلد "أكثر مراعاة للبيئة ومساعدة على بلوغ

لندن - كشفت مصادر مطلعة الثلاثاء، أن الحكومة البريطانية رصدت حزمة مالية لمشاريع صديقة للبيئة، تأتي في سياق خطة لإنعاش الاقتصاد خلال السنوات المقبلة.

ومن المتوقع أن يعلن وزير المالية ريشي سوناك عن كافة تفاصيل هذه الخطة واسعة النطاق الأربعاء، والتي تأتي بعد نحو أسبوع من إعلان رئيس الوزراء بوريس جونسون عن استراتيجية لتحفيز الاقتصاد تمتد على عشر سنوات.

وخصصت الحكومة 3 مليارات جنيه إسترليني (3.3 مليار يورو) للنهوض



الاستسلام للأمر الواقع